

# ما لا يقل عن 687 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في نيسان 2018

معظمها بهدف التجنيد

# SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 5 أيار 2018

## المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص نيسان 2018.

ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في نيسان.

خامساً: التوصيات.

## أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011  
إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي  
والتعبير، أو لأنهم حرّموا من المثول أمام محكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم  
أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التّواصل مع محامٍ، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة  
عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفياً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدد في  
مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحد ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفياً، كما  
تنصُّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 منه على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو  
نفيه تعسفياً" أما المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية  
وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النظام السوري أول أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك  
بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطراف الشعب السوري، وقد اتّبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال  
تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ  
اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي  
ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التّعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتّعبيد والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدتها النزاع السوري إلّا أنّنا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التّعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

## منهجية:

يوثّق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التّعسفي من قبل أطراف النزاع في نيسان، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التّعسفي التي حصلت في نيسان. يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التّعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التّعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال



التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثم يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقربين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقرنائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

- أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.

- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.

- تعدُّد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتَّابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.



- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

## ثانياً: ملخص نيسان 2018:

تميّزت الاعتقالات التعسفية في نيسان بقيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسّعة بهدف التّجنيد في مراكز المدن والتّجمعات السكانية في المناطق التي تسيطر عليها، بشكل خاص في محافظات دمشق وريفها وحلب وحماة، ورصدنا في نيسان أيضاً ارتفاع معدلات عمليات الخطف مقابل الفدية التي قامت بها الميليشيات المحلية التابعة لقوات النظام السوري، واستهدفت بشكل رئيس السيدات والأطفال لدى مرورهم من نقاط التفتيش التابعة لها في المناطق الفاصلة بين سيطرة قوات النظام السوري وسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة في إدلب وحلب.

قوات الإدارة الذاتية من جهتها استمرّت في نيسان بسياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق النشطاء السياسيين والإعلاميين والمدنيين المعارضين لسياساتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها بشكل خاص في محافظات الرقة والحسكة.

تنظيم داعش استمرّ في نيسان أيضاً بسياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق أفراد فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم وبحق المخالفين لتعليماته، وتركّزت هذه الاعتقالات في محافظة درعا، وريف دمشق.

هيئة تحرير الشام في نيسان قامت بعمليات دهم واعتقال موسّعة شملت أفراد في فصائل المعارضة المسلحة ونشطاء في القطاعات الإعلامية والرياضية وكوادر في المجالس المحلية والمنظمات والجمعيات الخيرية، وتركّزت هذه الاعتقالات في محافظة إدلب وريف محافظة حماة الشمالي وريف محافظة حلب الغربي.

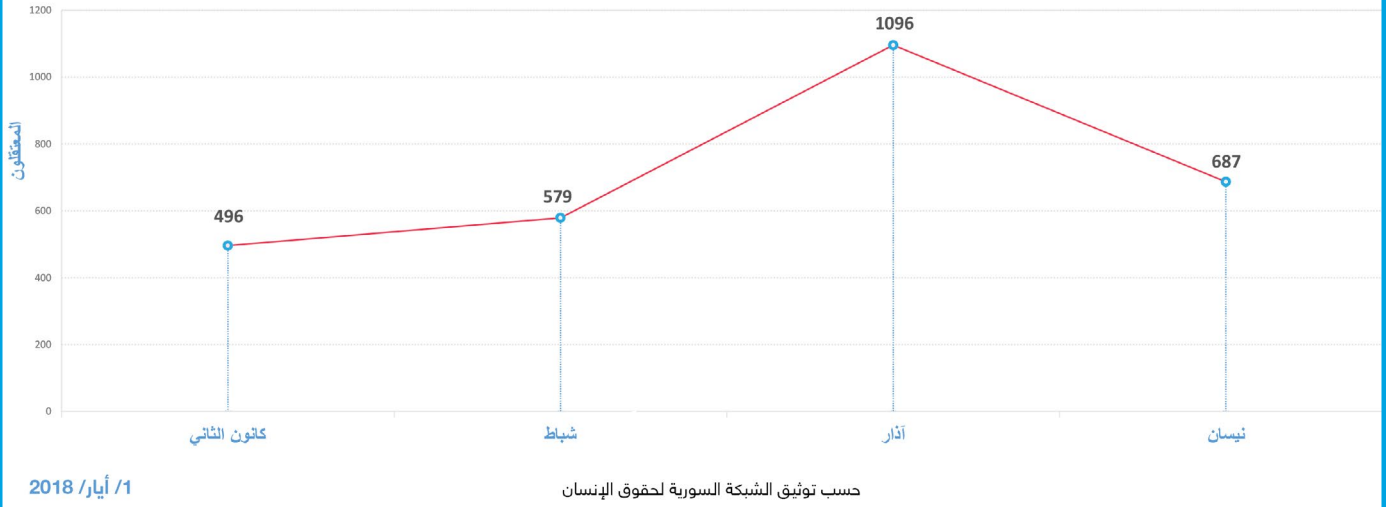
رصدنا في نيسان أيضاً ارتفاع معدلات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل في المعارضة المسلحة حيث سجّل نيسان المعدّل الأعلى في عام 2018، تركّزت هذه الاعتقالات في منطقة عفرين، ولم تستثن النساء والأطفال.

## ثالثاً: حصيلة الاعتقالات التعسفية لدى أطراف النزاع:

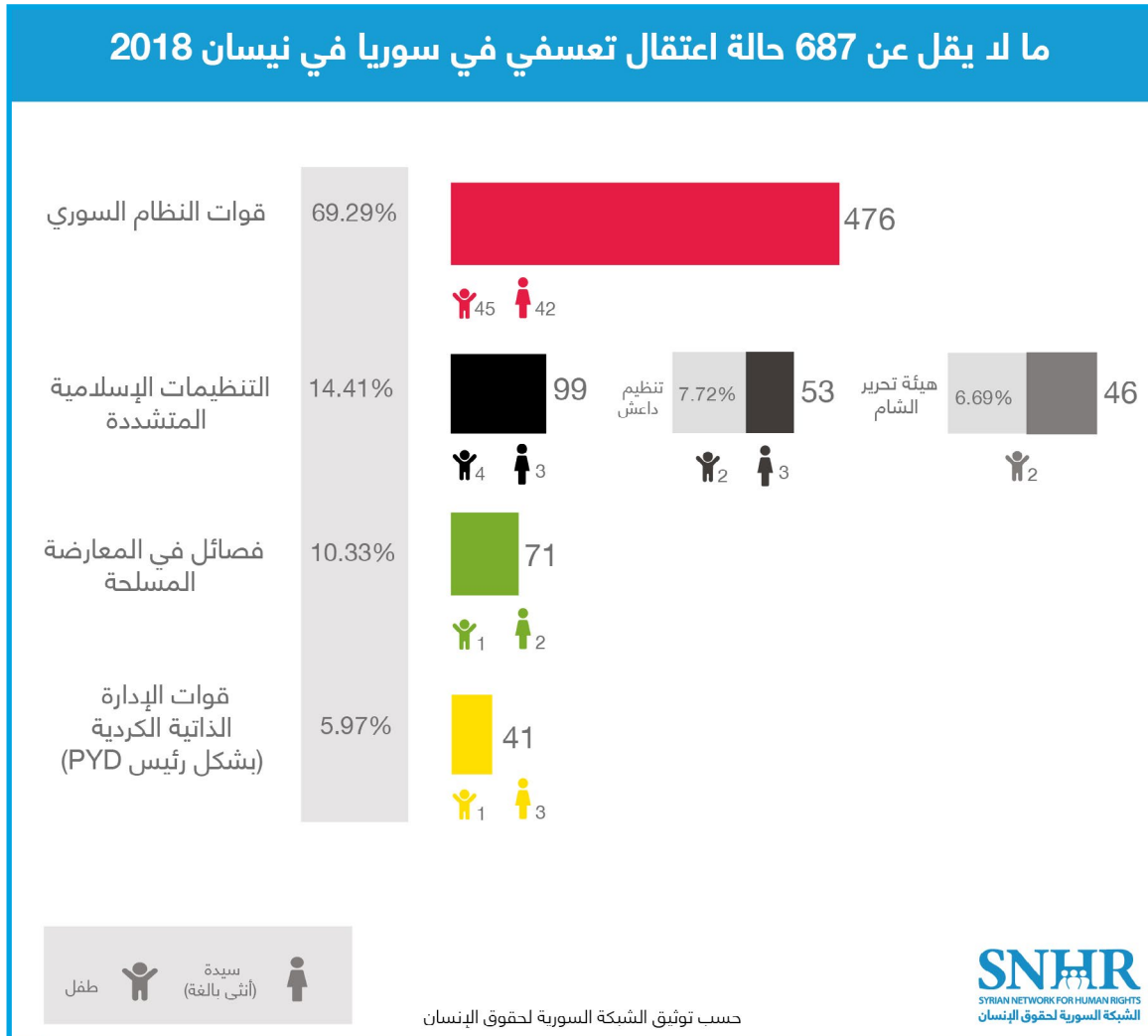
### ألف: حصيلة الاعتقالات التعسفية منذ بداية عام 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا 2858 شخصاً منذ مطلع عام 2018 حتى أيار من العام ذاته. توزعوا شهرياً على النحو التالي:

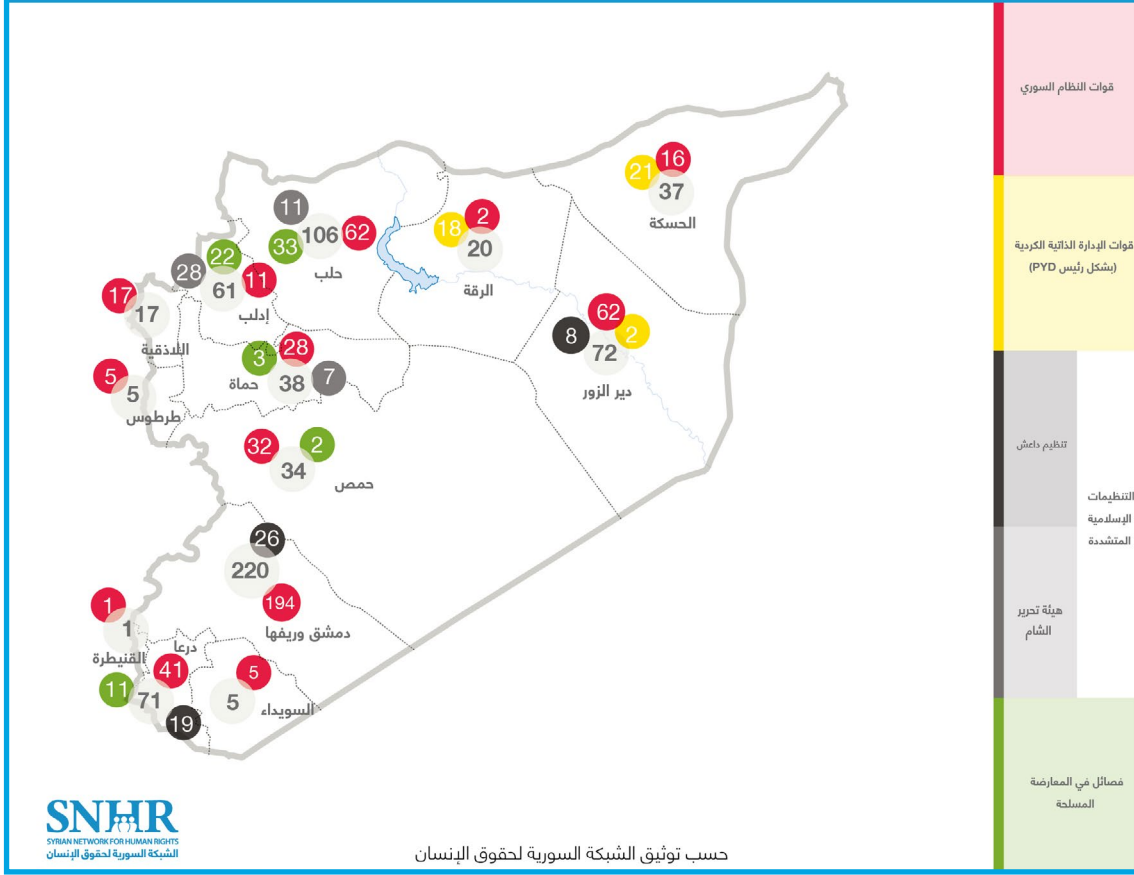




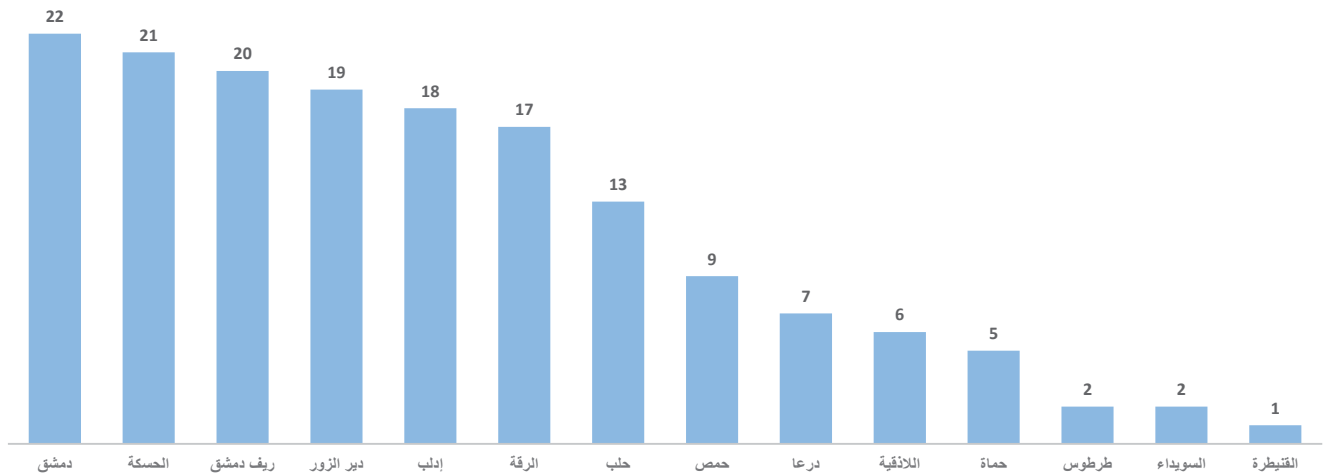
باء: حصيلة الاعتقالات التعسفية في نيسان توزعت على النحو التالي:



## ما لا يقل عن 687 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في نيسان 2018

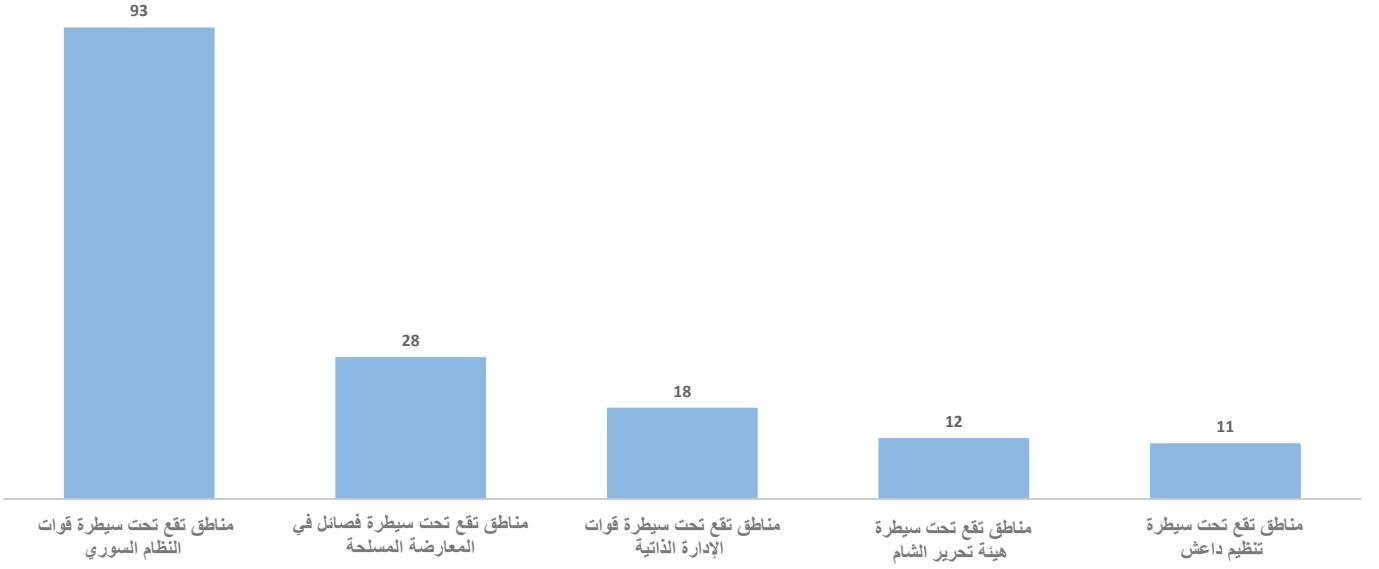


نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:  
الجهات المسؤولة عن المداهمات:



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



## ثالثاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التّعسفي في نيسان 2018:

### قوات النظام السوري:

#### أبرز الحوادث:

الأربعاء 18/ نيسان/ 2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في مدينة القورية شرق محافظة دير الزور، تم توثيق اعتقال 8 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 18/ نيسان/ 2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقال في بلدة خشام شرق محافظة دير الزور، تم توثيق اعتقال 10 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 4/ نيسان/ 2018 اعتقلت قوات النظام السوري 3 سيدة من أبناء مدينة إنخل شمال محافظة درعا لدى مرورهن من نقطة تفتيش تابعة لها في المدينة.

#### أبرز حالات الاعتقال:

(لم تتمكن من ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، أنثى، تبلغ من العمر 32 عاماً، من أبناء حي جنوب الملعب جنوب مدينة حماة، الخميس 5/ نيسان/ 2018، اعتقلتها قوات النظام السوري إثر مداهمة مكان إقامتها في الحي واقتادتها إلى فرع الأمن العسكري في المدينة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7



المهندس محمد الخالد، من أبناء حي الضاهرية شمال مدينة حماة، السبت 7/ نيسان/ 2018 اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في المدينة واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

### قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني): أبرز حوادث الاعتقال:

الخميس 5/ نيسان/ 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقال في قرية أم كهيف شمال محافظة الحسكة، تم توثيق اعتقال 20 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأحد 15/ نيسان/ 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقال في بلدة عين عيسى شمال محافظة الرقة، تم توثيق اعتقال 3 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 21/ نيسان/ 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقال بهدف التجنيد القسري في حي غويران جنوب شرق مدينة الحسكة، تم توثيق اعتقال 4 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

### أبرز حالات الاعتقال:

الأستاذ فيصل يوسف، من أبناء مدينة القامشلي شمال محافظة الحسكة، المنسق العام لحركة الإصلاح الكردي، عضو الهيئة الرئاسية في المجلس الوطني الكردي، الإثنين 1/ نيسان/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة القامشلي، وأفرجت عنه يوم السبت 28/ نيسان/ 2018.



الأستاذ فيصل يوسف



الأستاذ نعمت داوود

الأستاذ نعمت داوود، من أبناء مدينة القامشلي شمال محافظة الحسكة، سكرتير حزب المساواة الديمقراطي الكردي، عضو الهيئة الرئاسية في المجلس الوطني الكردي، الجمعة 13/ نيسان/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة القامشلي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.





فادي مرعي

فادي مرعي، من أبناء بلدة معبدة شرق محافظة الحسكة، رئيس مكتب العلاقات العامة في تيار المستقبل الكردي في سوريا، الخميس 26/ نيسان/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة المالكية شمال محافظة الحسكة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

خضر خليل، من أبناء مدينة الحسكة، رئيس مجلس إدارة جمعية سنابل الأمل الخيرية، الخميس 12/ نيسان/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة الحسكة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

خلف الحمود، من أبناء حي الرميثة شمال شرق مدينة الرقة، يبلغ من العمر 70 عاماً، الأحد 29/ نيسان/ 2018، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في حي رميلة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

### التنظيمات الإسلامية المتشددة:

هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

#### أبرز الحوادث:

الخميس 5/ نيسان/ 2018 اعتقلت هيئة تحرير الشام 2 مدنياً من أبناء مدينة الأتاب غرب محافظة حلب لدى مرورهم من نقطة تفتيش تابعة لها في بلدة دير بلوط شمال محافظة حلب، واقتادتهم إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.



إبراهيم سنده

#### أبرز الحالات:

إبراهيم سنده، من أبناء مدينة حلب، لاعب منتخب سوريا لكرة القدم سابقاً، عضو اللجنة التنفيذية لمحافظة حلب سابقاً ومن مؤسسي الهيئة السورية للرياضة والشباب، الإثنين 16/ نيسان/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي لهيئة تحرير الشام من مكان وجوده في مدينة إدلب، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



الطفل راجي نضال عسلي، من أبناء قرية الرامي جنوب محافظة إدلب، يبلغ من العمر 16 عاماً، السبت 28/ نيسان/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام من مكان وجوده في بلدة البارة بريف محافظة إدلب الجنوبي، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطفل حسين محمد الجبر، من أبناء قرية الرامي جنوب محافظة إدلب، يبلغ من العمر 15 عاماً، السبت 28/ نيسان/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام من مكان وجوده في بلدة البارة بريف محافظة إدلب الجنوبي، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

### فصائل في المعارضة المسلحة:

#### أبرز الحالات:



السيدة زوزان بشير سليمان

السيدة زوزان بشير سليمان، من أبناء قرية كفر صفرة شمال محافظة حلب، تولد عام 1988، خريجة معهد تربية فنية وتعمل مدرسة تربية رياضية، الجمعة 20/ نيسان/ 2018 اعتقلتها عناصر مسلحة تتبع فصائل في المعارضة المسلحة لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها في بلدة ترندة شمال محافظة حلب، واقتادتها إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة اعزاز شمال محافظة حلب، أفرج عنها يوم الجمعة 27/ نيسان/ 2018.



الدكتور عبد المجيد عزت شيخو

الدكتور عبد المجيد عزت شيخو، من أبناء قرية جبل شمال محافظة حلب، تولد عام 1951، حائز على شهادة الدكتوراه في الصحافة، ورئيس قسم الإعلام في جامعة عفرين. الأربعاء 4/ نيسان/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفصيل أحرار الشرقية -أحد فصائل المعارضة المسلحة- من مكان إقامته في مدينة عفرين شمال محافظة حلب، واقتادته إلى جهة مجهولة ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



## رابعاً: التوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

### إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتّسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

### إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

### إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النّظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

### إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي همّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

